الإثنين ٢٧ محرّم ١٤٤٨ هـ - 13 يوليو 2026 م

أخبار النافذة

الدولار يتجاوز 50 جنيهًا وخروج الأموال الساخنة يبدد وهم الحكومة بزيادة الاحتياطي ويشعل الأسعار فيديو || فتيات أثناء تعاطي المخدرات وترويجها في شوارع الإسكندريةانسداد ترعة شرشمة يدفع مزارعي كفر أبو حطب للري بالصرف ويهدد المحاصيل وصحة المواطنين ورد النيل يحاصر قرى الشرقية ويحول الترع والمصارف إلى أوكار للثعابين السامة شكاوى من فوضى التوكتوك في فرشوط بقنا.. لا تعريفة ولا رقابة ومواطنون يدفعون ثمن غياب المسؤولين بلاغ من "القضاة" ضد بكري والباز بسبب التعليق على حكم وزيرة الثقافة.. وزيارة نقيب الصحفيين للاحتواء تفتح معركة القضاء والإعلام بعد 8 سنوات خلف القضبان.. الشاعر جلال البحيري يبدأ يومه الـ11 في إضراب مفتوح عن الطعامأنا عايزة علاجي .. مريضة تتوسل لصيدلانية المستشفى لإعطاءها الدواء

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الدولار يتجاوز 50 جنيهًا وخروج الأموال الساخنة يبدد وهم الحكومة بزيادة الاحتياطي ويشعل الأسعار

الاثنين 13 يوليو 2026 06:30 م

سجلت البنوك المصرية، اليوم الاثنين، ارتفاع الدولار فوق 50 جنيهًا، وبلغ أعلى سعر 50.45 جنيه للبيع، بينما سجل البنك المركزي 50 جنيهًا، لتنتهي التعاملات بموجة جديدة من الضغط على العملة والأسعار.

ويكشف الصعود أن الأرقام القياسية للاحتياطي والتحويلات لم تمنح المواطن استقرارًا حقيقيًا، إذ تبقى معيشته رهينة توترات الخارج وخروج المستثمرين، بينما تنتقل خسائر الجنيه سريعًا إلى الغذاء والدواء والنقل وفواتير الإنتاج.

الدولار يكسر الحاجز

وبحسب أسعار التعامل، سجل كريدي أجريكول والتنمية الصناعية 50.35 جنيه للشراء و50.45 للبيع، بينما عرض الإمارات دبي الوطني أقل سعر عند 49.77 للشراء و49.87 للبيع، بما يعكس اتساع الفجوة بين البنوك.

وفي الوقت نفسه، بلغ السعر في بنك مصر والبنك العربي الأفريقي 50.27 جنيه للشراء و50.37 للبيع، وسجل الأهلي المصري 50.21 للشراء و50.31 للبيع، مؤكدًا انتقال الضغوط إلى أكبر البنوك الحكومية.

وبالتالي، تجاوزت العملة الأمريكية حاجزًا نفسيًا مهمًا بعد تداولات دارت قرب 49 جنيهًا، وهو ما يعيد إلى الواجهة مخاوف موجة جديدة من إعادة تسعير السلع المستوردة والخامات ومستلزمات الإنتاج الأساسية.

كما تزامن الارتفاع مع صعود الدولار عالميًا وتجدد الهجمات في الشرق الأوسط وعودة مخاوف التضخم، وهي عوامل دفعت المستثمرين إلى الأصول الأكثر أمانًا ورفعت احتمالات استمرار التشدد النقدي في الاقتصادات الكبرى.

ولزيادة حدة الأزمة، سجل العرب والأجانب صافي بيع بقيمة 187 مليون دولار في السوق الثانوية للدين الحكومي خلال جلسة الأربعاء، بعد صافي شراء بلغ 554 مليون دولار في الجلسة السابقة.

لذلك، يكشف التحول السريع من الشراء إلى البيع هشاشة الاعتماد على المستثمر الأجنبي قصير الأجل، الذي يدخل بحثًا عن العائد المرتفع ثم ينسحب عند أول موجة توتر، تاركًا الجنيه تحت الضغط.

ومن ثم، لا يمكن وصف هذه التدفقات بأنها استثمار مستقر، لأنها لا تبني مصنعًا أو تزيد صادرات، بل تتحرك بين أذون وسندات الدين وتستفيد من الفائدة المرتفعة وفروق سعر الصرف.

غير أن الحكومة واصلت تقديم عودة الأموال الأجنبية إلى الدين المحلي باعتبارها شهادة ثقة، رغم أن التجارب السابقة أثبتت قدرتها على الخروج بالمليارات خلال أيام، وتحويل المكاسب المؤقتة إلى أزمة عملة.

الأموال الساخنة تهدد الاستقرار

علاوة على ذلك، بلغ صافي مشتريات العرب والأجانب في سوق الدين 8.76 مليار دولار خلال يونيو، ووصلت التدفقات إلى 11.66 مليار دولار في الربع الثاني، ما يوضح حجم تعرض السوق لتحركاتهم المفاجئة.

وبناء على ذلك، فإن خروج نسبة محدودة من تلك الأموال يكفي لزيادة الطلب على الدولار وإرباك سوق الصرف، خصوصًا عندما تتزامن التحركات مع اضطرابات إقليمية أو ارتفاع أسعار النفط والشحن والتأمين.

وفي السياق نفسه، سبق أن أدت الحرب الإقليمية إلى خروج تدفقات كبيرة من أدوات الدين المصرية، وأكدت تقديرات دولية أن صدمات الطاقة والتجارة والسياحة قادرة على إضعاف الجنيه رغم الاحتياطيات المرتفعة.

وفوق ذلك، ترتبط جاذبية الدين المصري بأسعار فائدة مرتفعة تتحملها الموازنة العامة، ما يعني أن الدولة تدفع تكلفة ضخمة لجذب الدولار المؤقت، ثم تتحمل ضغط خروجه عندما تتبدل شهية المستثمرين.

وعليه، تصبح السياسة النقدية محاصرة بين الدفاع عن الجنيه بخفض السيولة أو رفع الفائدة، وبين حماية النمو وتكلفة الاقتراض، بينما يتحمل المواطن النتيجة عبر الأسعار والضرائب وتراجع الخدمات العامة المتاحة.

ومع ذلك، لا يعني تراجع الجنيه يومًا واحدًا انهيارًا شاملًا، لكنه يكشف أن التعافي المعلن يظل هشًا طالما يعتمد على تدفقات سريعة، لا على توسع مستدام في الإنتاج والصادرات والاستثمار المباشر.

إضافة إلى ذلك، يتضاعف الخطر مع ارتفاع عجز الحساب الجاري إلى 5.1 مليار دولار خلال الربع من يناير إلى مارس 2026، بعدما كان 2.3 مليار دولار في الفترة نفسها سابقًا.

ومن ناحية أخرى، يعكس اتساع العجز أن الطلب على العملة الأجنبية لا يزال يفوق موارد قطاعات مهمة، رغم انتعاش التحويلات، بما يضعف أثر الأخبار الإيجابية ويعيد الضغوط إلى سوق الصرف.

احتياطي قياسي بلا حماية

على الجانب المقابل، أعلن البنك المركزي ارتفاع الاحتياطي الأجنبي إلى 55.07 مليار دولار في يونيو، بزيادة 1.93 مليار عن مايو، وهو أعلى مستوى مسجل، لكنه لم يمنع الدولار من تجاوز 50 جنيهًا مجددًا.

ثم إن الاحتياطي ليس أموالًا حرة بالكامل للإنفاق، إذ يقابله دين خارجي والتزامات وودائع ومدفوعات واردات، ولذلك لا يكفي الرقم المجرد وحده للحكم على قوة الاقتصاد أو سلامة الجنيه.

وبصورة أوسع، ارتفعت تحويلات المصريين بالخارج إلى 39.2 مليار دولار خلال أول 10 أشهر من العام المالي، ثم وصلت إلى 43.1 مليار خلال 11 شهرًا، وفق أحدث بيانات المركزي.

كذلك، تمثل التحويلات موردًا حقيقيًا ومستقرًا نسبيًا، لكنها تعكس أيضًا اعتماد الاقتصاد على دخول المصريين العاملين خارج البلاد، بدل تحقيق فائض تجاري أو زيادة كافية في الصادرات الصناعية والزراعية والخدمية.

وفي المقابـل، لا تصـل ثمـار الاحتيـاطي والتحويلات إلى المواطن عنـدما يهبط الجنيه، لأن الأسـعار ترتفع فورًا مع الـدولار، بينما لا تتحرك الأجور بالسرعة نفسها، فتتراجع القدرة الشرائية وتزداد كلفة الاحتياجات الأساسية.

أما ارتفاع الدولار فوق 50 جنيهًا، فيهدد بإعادة تسـعير الوقود والدواء والغذاء والخامات المسـتوردة، حتى قبل وصول الشحنات الجديدة، إذ يسارع التجار والمنتجون إلى التحوط المبكر من خسائر محتملة لاحقة.

وفي الوقت ذاته، يضـغط ضـعف العملـة على تكلفة خدمة الديون الخارجية المقومة بالدولار، ويزيد ما تحتاجه الحكومة من جنيهات للسداد، بما يفاقم عجز الموازنة ويقلص الإنفاق المتاح للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وأخيرًا، تكشف القفزة الجديـدة أن بناء الاسـتقرار لا يتم بتكديس احتياطي ممول بالديون أو اجتذاب أموال ساخنة، بل بتقليل الواردات غير الضرورية وزيادة الإنتاج والتصدير وجذب استثمارات طويلة الأجل حقيقية.

وفي المحصلة، يبقى حاجز 50 جنيهًا إنذارًا سياسـيًا واجتماعيًا، لأن كل قرش يخسـره الجنيه يتحول إلى عبء على ملايين الأسر، بينما تظل الحكومة تحتفي بأرقام احتياطي لا تمنع الغلاء ولا تحمي الدخول.

اقتصاد

الـ"شعبة" تعترف: ارتفاع أسعار الأسماك والفسيخ والرنجة 30% بسبب الوقود
الثلاثاء 14 أبريل 2026 09:00 م

اقتصاد

بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبيس بطريق الصعيد الحر بالمنيا
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

مقالات متعلقة

مأكرلا تحت ميلعتلاو ةحصلا كرتيو نويليرت 5.1 تافورصم لباقم هيجت تانويليرت 4 تادارياب نيثّدلا ةنزاوم ريرمي ةيابجلا نامل

برلمان الحباة يمرر موازنة الدَّيْن بايرادات 4 تريليونات جنيه مقابل مصروفات 5.1 تريليون ويترك الصحة والتعليم تحت الركام

تارشؤملا يعامجع جارت طسو نيموي في هيجت رايلم 43.7 رسخت ةيرصملا ةصرولا

البورصة المصرية تخسر 43.7 مليار جنيه في يومين وسط تراجع جماعي للمؤشرات

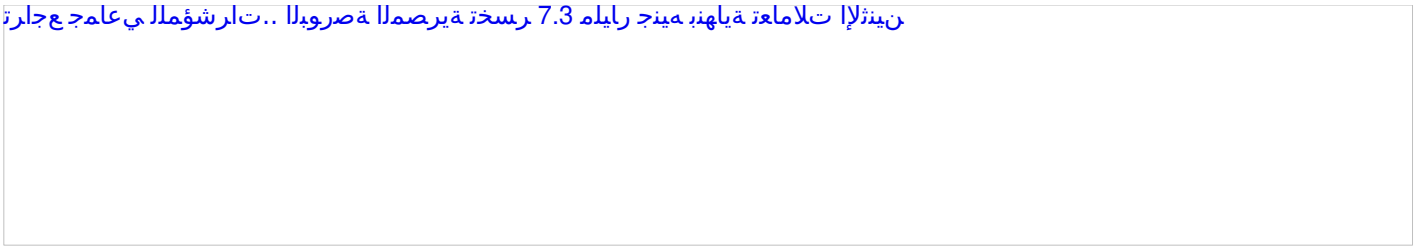

تراجع جماعي للمؤشرات.. البورصة المصرية تخسر 7.3 مليار جنيه بنهاية تعاملات الإثنين

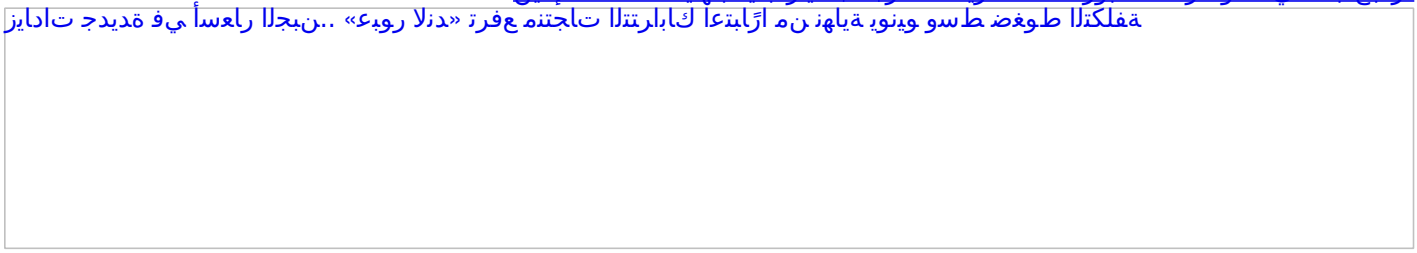

زيادات جديدة في أسعار الجين.. «عبور لاند» ترفع منتجات التترابالك اعتبارًا من نهاية يونيو وسط ضغوط التكلفة

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026